التركيب الديمغرافي للسكان وآثاره الجيوبولتيكية في قوة الدولة الليبية

أ. فوزية حسن المبروك
كلية الآداب بالزاوية– جامعة الزاوية

المقدمة:

تؤثر العوامل البشرية في مكانة الدولة وقوتها، ويزيد من وتيرة هذا التأثير سرعة وكثرة ديناميتها، ويشكِّل السكان أحد هذه العوامل؛ لذا فالباحثون في الجغرافيا السياسية يولون أهمية كبيرة دراسة الخصائص السكانية الديمغرافية والأثنوغرافية، وذلك لمعرفة دورها في بناء قوة الدولة وانعكاساتها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية، كما تظهر التباين بين المناطق الحضرية والريفية والمجموعات العرقية في الدولة الواحدة، ومعرفة العوامل المؤثرة في هذا التباين.

وتعد العلاقة بين السكان وبناء قوة الدولة من أكثر القضايا غموضاً وتعقيداً في الدول النامية، ومنها برزت أهمية دراسة الجوانب الديموغرافية للسكان من الناحية الجيوبولتيكية، فالسكان فضلاً عن كونهم صانعي القوة السياسية، فأعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي، وتركيبهم الاقتصادي يشكِّل عوامل مؤثرة في مدى وحجم القوة السياسية على المستوى الدولي.

ويهدف البحث إلى دراسة التركيب الديمغرافي لسكان الدولة الليبية، المتمثل في عدد السكان وتوزيعهم وتركيبهم العمري والاقتصادي، وذلك لغرض معرفة انعكاساته الإيجابية والسلبية على قوة الدولة ووزنها السياسي، وتكمن مشكلة الدراسة الأساسية في التساؤلات الآتية:

ما أثر عدد السكان في قوة الدولة؟

ما العلاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان وقوة الدولة؟

ما مدى قدرة السكان على المشاركة في بناء قوة الدولة؟

ومن أجل معالجة المشكلة نبدأ بجملة من الفرضيات؛ لإدراك ماهية التساؤلات المثارة سلفاً، وهي على النحو الآتي:

1- هناك أثر كبير لعدد السكان في قوة الدولة الليبية يتباين هذا الأثر وفق عوامل جغرافية مختلفة.

1- توجد علاقة متباينة بين توزيع السكان وقوة الدولة الليبية.

2- تتوقف قدرة السكان في بناء قوة الدولة السياسية بشكل مباشر وغير مباشر على عدَّة عوامل جغرافية مختلفة.

اعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج الوصفي والكمي في تحليل البيانات التي تصدرها مصلحة الإحصاء والتعداد، وهيئة المعلومات والتوثيق، وتشمل الدراسة البعد المكاني للجوانب الديمغرافية للدولة الليبية، وتأثيرها الجيوبولتيكي في قوة الدولة، كما تشمل البعد الزماني فهي تغطي آخر السنوات المتاحة لبياناتها السكانية، ومعظمها بين تعدادي 2006 – 2013 "التقديري"، لمعرفة مدى أثرها في قوة الدولة حالياً.

أولاً: عدد السكان وتأثيره في قوة الدولة:

يعد حجم السكان عاملاً رئيسياً في قوة الدولة، حيث يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية نظراً لتأثيره البالغ على تنفيذ خطط التنمية، وسياسة النمو الاقتصادي، وكم من دولة صغيرة الحجم سكانياً حقَّقت تقدُّماً اقتصادياً واجتماعياً، ولكن نظراً لضآلة الحجم لم تتمكَّن هذه الدول من الوصول إلى مصاف الدول العظمى.

القوة العددية للسكان ليست في حد ذاتها العنصر الوحيد المؤثر في علاقة السكان بالدولة، ففي كثير من الأحيان يصبح الازدحام السكاني عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، غير أنَّ درجة الازدحام السكاني يضل مسألة اعتبارية محضة، لا تصدق إلا على فترة زمنية معنية بالارتباط بالنشاط الاقتصادي السائد في تلك الفترة،[1] وغالباً ما تتوقَّف قوة الدولة على عدد السكان، إذا كانت الفروق العددية بين

دولة ودولة أخرى كبيرة جداً، وغالباً ما تكون فارق القوة العددية ومستوى التطور هما العاملان الحاسمان.[2]

ومن الدول الصغيرة الحجم سويسرا، تلك الدولة التي حقَّقت مركزاً تاريخياً ممتازاً، واستفادت من الحماية الطبيعية التي وهبتها إياها الطبيعة في سطحها الجبلي، وتفوقها على كل دول أوروبا ارتفاعاً، ولكن ضآلة حجمها حال دون تنميتها لهذه القوة وخروجها إلى بقية أوروبا كدولة قوية[3]، كذلك هولندا التي توسَّعت وأقامت إمبراطوريتها، لكنَّها لم تتمكَّن من المحافظة عليها؛ لصغر حجمها المساحي والسكاني، وفي كل الأحوال ليس الحجم هو الاعتبار النهائي في قوة الدولة وضعفها باعتبار وجود دول كثيرة ذات حجم سكاني كبيرة، وضعيفة سياسياً لغياب المقوِّمات الأخرى لبناء قوة الدولة.

وتعد ليبيا من الدول الصغيرة الحجم، حيث يبلغ عدد سكانها وفق الإحصاءات التقديرية لعام 2014 حوالي 6,103 مليون نسمة، بعد أنْ كان عددهم3,231 مليون نسمة 1984،[4] كما أنَّ معدَّل النمو يأخذ اتجاه التناقص المستمر، فبعد أنْ كان 4.4% خلال الفترة 1973 – 1984 انخفض إلى 2.5 % خلال 1984 – 1995، وإلى 1.5 % خلال 1995 – 2006.[5]

وهذا ما يجعل ليبيا تواجه مشكلة ديمغرافية وخطر جيوبولتيكي، وبخاصة أنَّ معدَّل النمو منحها ميزة ارتفاع نسبة الشباب خلال الوقت الحاضر، غير أنَّ اتجاه معدل النمو ناحية الانخفاض سيدخل ليبيا مرحلة الكهولة بعد فترة زمنية لاحقة، ممَّا يهدِّد بتغير التركيب العمري للسكان إلى جانب صغر حجم سكانها، وبناءً على ذلك يجب على الدولة الاستفادة من الفرصة الديمغرافية التي تعيشها الآن، واستثمار طاقات الشباب في التطوير والبناء الذاتي لقوتها الاقتصادية والسياسية.

هناك العديد من المقاييس التي يمكن بواسطتها معرفة تأثير حجم سكان دولة ما بالنسبة لقوتها السياسية، ومنها مقياس الانحدار الجيوبولتيكي، وهو مقياس نظري يعبِّر عن مدى قدرة الدولة على المحافظة على ميزان قوتها الديمغرافية بالنسبة لدول

الجوار، فإذا كان الناتج 1 فهذا يعني تعادل عدد سكان الدولة مع عدد سكان دول الجوار، أمَّا إذا كان الناتج أكثر من1 فعدد سكان الدولة يزيد على عدد سكان دول الجوار، ويكون مقياس الانحدار موجباً، أمَّا إذا كان أقل من 1 فعدد سكان الدولة أقل من عدد سكان دول الجوار، ويكون المقياس الجيوبولتيكي سالباً، كما يوضِّحه الجدول(1).

جدول (1)عدد سكان دول جوار ليبيا لعام 2018

الدولة	عدد السكان
مصر	00,182,200
السودان	2,780,485
تشاد	5,692,969
النيجر	2,314,743
الجزائر	3,378,027
تونس	1,551,448
المجموع	35,899,872
ليبيا	777,452،

المصدر: شبكة المعلومات العربية، ويكبيديا، الموسوعة الحرة، 2020/9/1.

وباستخدام بيانات الجدول (1) الخاص بسكان دوار جوار ليبيا يمكن تطبيق قانون الانحدار الجيوبولتيكي على النحو الآتي:

قانون الانحدار الجيوبولتيكي: $\frac{\text{عدد سكان ليبيا}}{\text{عدد سكان دول الجوار}}$

$$0.028 = \frac{6,777,452}{235899872}$$

ويتضح خلال تطبيق قانون الانحدار الجيوبولتيكي وجود الفارق الديمغرافي الكبير بين سكان ليبيا، ودول الجوار الجغرافي، حيث أنَّ قيمة الانحدار 0.028 (سالباً)، تعني انحداراً جيوبولتيكي قوي بين سكان الدولة الليبية، وسكان هذه الدول بعيداً عن التكافؤ، وهذا من شأنه بث شعور عدم الاطمئنان في قلب الدولة الليبية في وقتٍ تتدافع فيه الأطماع الخارجية مع خضَّم المشاكل السياسية التي تعيشها الدول العربية.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للسكان، وعلاقته بالقوة السياسية للدولة:

إنَّ القاعدة العامة من وجهة نظر الجغرافية السياسية أنَّ السكان كلما كانوا ينتشرون بانتظام في جميع أرجاء الدولة مع وجود مركز ثقل واحد للسكان يتمثل في العاصمة، كلما كان ذلك أفضل وذلك لسببين أولهما: سهولة سيطرة الدولة على جميع أجزاء بلادها من المركز، وثانيهما: زيادة درجة التماسك بين أفراد الدولة.

توزيع السكان في ليبيا يخالف بشدة هذه القاعدة، حيث أنَّ أكثر من نصف سكان الدولة يتمركزون في مناطق الشريط الساحلي، و بها أكثر من قلب واحد: العاصمة طرابلس وبنغازي، وهذا ممَّا لا شك فيه، يؤثر سلباً على قوة الدولة السياسية، كما أنَّ تمركز السكان في المدن الكبرى يشكل خطراً كبيراً على أمن وسلامة الدولة، ويجعلها هدفاً للدول الكبرى.

ويظهر الشكل (1) التوزيع غير المتوازن، فأكثر من نصف السكان يتمركزون بالشريط الساحلي بفعل ملائمة الظروف الطبيعية والبشرية، وتمثل طرابلس وبنغازي أكثر المناطق تمركزاً للسكان، فطرابلس يعيش فيها ما نسبته 18.8% من السكان الليبيين، تليها بنغازي حوالي 11.5%، ومصراته 9.7% ومناطق الجبل الغربي 5.4%"،[6] وتنخفض الكثافة السكانية في مناطق الوسط والجنوب.

إلى جانب سوء التوزيع الجغرافي تشير الدراسات إلى أنَّ مدى التغير من الريف والبداوة إلى التحضر يتجه نحو الزيادة، فقد تضاعف السكان في المراكز الحضرية من أقل من ربع السكان 22.5% في عام 1954 إلى أكثر من ثلاثة أرباعهم في عام 2012 88.3%،[7]، ممَّا يزيد من تضخُّم المدن الكبرى، وازدياد المشاكل الناجمة عنه.

يشكِّل تمركز السكان على مناطق الساحل، وتهميش مناطق الجنوب، تهديداً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، حيث تمثل مدينتي طرابلس وبنغازي مناطق استقطاب الهجرة الداخلية؛ نظراً لوجود فرص العمل، وسبل العيش فيها، ممَّا يزيد من تضخُّم أحجامها، واكتظاظ سكانها، وعدم كفاية الخدمات بها، وظهور العشوائيات على

أطرافها بسب تدفُّق المهاجرين من القرى والمدن الصغيرة إلى هذه المدن الكبيرة، وكل هذا يتسبَّب في ظهور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ممَّا يؤثر على قوة الدولة السياسية، وزعزعة استقرار بنائها الداخلي، الأمر الذي يتطلَّب وضع سياسات سكانية مدروسة، ترتبط بالنمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

شكل (1) التوزيع النسبي للسكان في ليبيا حسب المناطق لعام 2013.

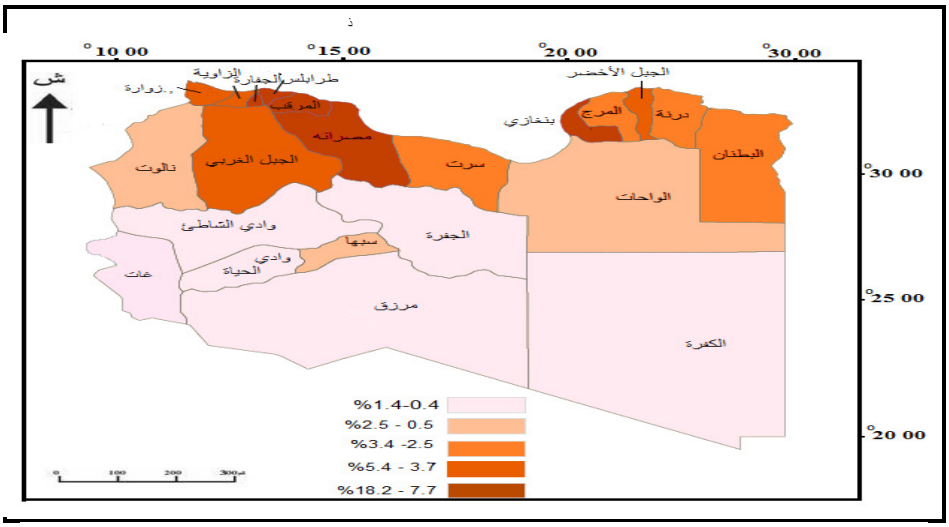

المصدر: إعداد الباحث استناداً على: مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي لسنة 2015، طرابلس، ص10.

ثالثاً: التركيب العمري للسكان وأثره على قوة الدولة:

إنَّ تصنيف السكان وفق الفئات العمرية يظهر أثر التركيب العمري على قوة الدولة، حيث يشكِّل الأساس في رسم خارطة الدولة التنموية، وذلك عن طريق معرفة قدراتهم الإنتاجية ومدى حيويتهم، وتكون الدولة فتية إذا ارتفعت فيها نسبة الفئة من (14– 65 سنة) ، فهذه الفئة هي الفئة المنتجة ويقع عليها عبء إعالة فئتي صغار السن والكبار.

يتضح من الجدول (2) التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات العمرية، حيث تبين إنَّ الفئة العمرية (15–64) تشكِّل حوالي ثلثي سكان الدولة الليبية تقريباً

وارتفاع نسبة هذه الفئة لها انعكاسات إيجابية على قوة الدولة، ويكسبها العديد من المزايا التي تساعدها في بناء قوتها الذاتية، حيث أنَّ ارتفاع هذه الفئة يوفِّر للدولة الليبية احتياطاً استراتيجياً لزيادة طاقتها الإنتاجية، والرفع من قوتها العسكرية وإعداد وتجهيز جيوشها، وارتفاع هذه الفئة يبدو متسقاً مع حالة العديد من الدول العربية والأفريقية، ودول جنوب شرق أسيا، التي ترتفع فيها نسبة هذه الفئة، وذلك لارتفاع معدَّل المواليد فيها، على غرار ما تشهده الدول المتقدمة التي تشهد نقصاً حاداً في هذه الفئة، ممَّا ترتب عليه النقص الفعلي في الثروة البشرية، والارتفاع الكبير في نسبة كبار السن، وهي تتجه إلى إحلال التقنية محل الأيدي العاملة عن طريق تطوير التقنية المستخدمة في مجالات حياتها المختلفة، مثل تلك المستخدمة في المجال الصناعي، كتطوير الآلات الصناعية والزراعية، وتطوير الإنسان الآلي والمجال العسكري كالأسلحة العابرة للقارات والطائرات المسيَّرة، والتصوير الفضائي.

كما يشير الجدول أيضاً إلى انخفاض نسبة الفئة (0–14)، والفئة (65 فأكثر) ممَّا يعني انخفاض نسبة الإعالة، وهذا كان ناتجاً عن ارتفاع معدَّل المواليد خلال ثمانينيات القرن العشرين.

جدول (2) التوزيع النسبي للسكان الليبيين حسب الفئات العمرية العريضة لعام 2013

الفئة العمرية	العدد*	نسبة الذكور	نسبة الإناث	النسبة العامة
14-	088626.4	5	4.7	4.8
64-5	655096.2	0.2	1.9	0.9
5 فأكثر	8077.4	.8	.4	.3
المجموع	001,800،	00	00	00

إعداد الباحث استناداً إلى: مصلحة الإحصاء والتعداد،الكتاب الإحصائي لسنة 2015، طرابلس، ص8.

*** لا توجد الأعداد الخاصة بالفئات العمرية في الكتاب الإحصائي لسنة 2015، وورد به نسبها المئوية فقط، وتم احتسابها عن طريق قسمة عدد السكان لسنة 2013 على مئة، وضرب الناتج في نسبة الفئة العمرية.**

نسبة الإعالة وأثرها في قوة الدولة:

وهي تمثل السكان غير القادرين على العمل دون سن 15 سنة، وأكثر من 65 سنة، مقسوماً على السكان الذين هم في سن العمل (15–64 سنة) مضروباً في مئة،[8]، وبطبيعة الحال فارتفاع فئة متوسطي الأعمار يعد الأفضل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لدورها في التقليل من الضغط على سوق العمل والموارد البشرية. وقد تم قياس نسبة الإعالة باستخدام بيانات الجدول(2) وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الإعالة لعام 2013} = \frac{258077.4+2088626.4}{3655096.2} \times 100 = 64.20$$

ومن ذلك يتبيَّن أنَّ كل مئة شخص من متوسطي العمر، أي من هم في سن العمل (15–64 سنة) يعيلون 64 شخص تقريباً من صغار وكبار السن.

تشير إحصائيات تعداد 1984 إلى أنَّ كل مئة من السكان يقع عبء إعالتهم على47 شخصاً من فئة الأعمار المتوسطة[9]، وهذه مؤشرات تدل على حدوث انخفاض كبير في معدَّلات الإعالة العمرية؛ نتيجة ارتفاع فئة متوسطي الأعمار، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، ممَّا يقلِّل بدوره من حمول الأعباء على الفئة النشطة اقتصادياً، ولاشك أنَّ هذا بدوره سيؤثر تأثيراً قوياً على تحسّن مستويات المعيشة للأسر الليبية.

إعالة الشباب هي مشكلة بنيوية، وينظر إليها كمستهلك للثروة في البلدان النامية، فكلما زاد عدد صغار السن مقارنة مع من هم في سن العمل، ستزيد معه نسبة المستهلكين مقارنة بالمنتجين في المجتمع[10]، ولكن اتجاه معدل الإعالة في ليبيا ناحية الانخفاض سيرافقه بالطبع انخفاض العبء على الموارد البشرية، وهذا سيُمكِّن الدولة الليبية من تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية أفضل عن طريق الاستثمار الأكبر في هذه الفئة تعليماً وتدريباً، وصحة بدلاً من التعامل السلبي لهذه الشريحة، والاستمرار في هدرها، وسيكون لهذا الاستثمار انعكاسات إيجابية على البنية السياسية للدولة، وزيادة قوتها الذاتية، وتقليص روابط التبعية للدول الكبرى، كما يتيح الانخفاض في معدَّل الإعالة، المجال أمام النسبة الأكبر من السكان المشاركة

في الاستثمار وتحقيق التنمية الأفضل للدولة، وهو ما يبلور حقيقة العوائد الديمغرافية على قوة الدولة السياسية من خلال تبنِّي آليات داعمة للنمو الاقتصادي، منبثقة من الداخل، منبعها عقول الشباب المحلية، وتبنِّي قدراتهم واختراعاتهم واحتوائها معرفياً ومعلوماتياً.

رابعاً: التركيب الاقتصادي للسكان وأثره في قوة الدولة:

يعد التركيب الاقتصادي للسكان أحد العناصر الأساسية الداخلة في تقدير الوزن السياسي للدولة؛ لتأثيره المباشر وغير المباشر في ذلك، كما أنَّه يمثِّل أحد المعايير التي يمكن استخدامها لمعرفة مدى تمكُّن الدولة من فرض السيادة على أراضيها، وقدرتها على متابعة عمليات النمو بجهودها وقدراتها الذاتية، ويعمل التركيب الاقتصادي للسكان ضمن القوة الاقتصادية للدولة، وقدرتها على ثبات اقتصادها قوياً خلال السلم والحرب، ففشل القوة الاقتصادية يعني حتماً التبعية والفقر، ومن ثم فشل القوة العسكرية، وانتهاك السيادة وعدم القدرة على إدارة الموارد وصيانتها، ويمكن من خلال دراسته معرفة السكان النشطين، وغير النشطين اقتصادياً، ومعرفة القوى العاملة ومدى التباين والتجانس في معالم توزيعها حسب المهن المختلفة، وبطبيعة الحال تعد القوى العاملة جزءاً من السكان، يمكن استثماره في النشاط الاقتصادي.

وتظهر بيانات الجدول(3) أنَّ قطاع الإدارة العامة وقطاع التعليم يمثل المصدر الأساسي لتوفير فرص العمل، حيث يستوعب القطاع الأول حوالي37.5 %، والثاني31.5% وهما يشكِّلان معاً ما يزيد عن ثلثي إجمالي القوى العاملة، فيما تنحدر نسبة مساهمة القطاعات الأخرى إلى أقل من 8%، ومن بينها قطاع الصناعات التحويلية بنسبة مساهمة منخفضة جداً تبلغ حوالي 4.4%.

وتشير الدراسات إلى أنَّ انخفاض العاملين في قطاع الصناعة سببه ضعف التأهيل، حيث تتصف القوى العاملة في ليبيا بانخفاض نسبة المؤهلين، إذ تصل نسبة القوى غير المؤهلة إلى 40% والمتوسطة التأهيل إلى 48%، وترجِّح الدراسات أسباب ذلك إلى عجز نظام التأهيل والتدريب على تزويد الليبيين بالمهارات اللازمة

لممارسة الكثير من المهن في القطاع الخاص،[11] ممَّا جعل العمالة الوطنية عاجزة عن تلبية متطلَّبات السوق المحلي.

كما يظهر تحليل الجدول(3) مدى أثر هيكلة القوى العاملة في الوزن السياسي للدولة، فقطاع الخدمات هو القطاع الرئيسي في الدولة الليبية مثلها مثل الدول النفطية الأخرى التي تسود فيها النشاطات الخدمية، علاوة عن ذلك نجد هذا القطاع دائماً يستوعب العاملين الجدد في سوق العمل بالرغم من أنَّ الواقع يشير إلى وجود عدد لا بأس به من موظفي القطاع الخدمي غير المنتج، على عكس قطاع الصناعة الذي يظهر محدودية قدرته على توفير فرص عمل جديدة .

جدول (3) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2013

النشاط الاقتصادي	النسبة المئوية
الزراعة والصيد استغلال الغابات	.8
التعدين واستغلال المحاجر	.2
الصناعات التحويلية	.4
الكهرباء والغاز وإمدادات المياه	.5
الإنشاءات والتشييد والبناء	.6
إجارة الجملة والتجزئة	.8
الفنادق والمطاعم والمقاهي	.1
النقل والتخزين والاتصالات	.5
الوساطة المالية	.5
أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	.8
ألإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	7.5
التعليم	1.5
الصحة والعمل الاجتماعي	.4
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	.1
غير ذلك	.3
المجموع	00

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي لسنة 2015، طرابلس، ص48.

إنَّ هيكلة القوى العاملة في ليبيا تعكس التحوُّل السلبي في وزن الدولة السياسي، ومخالفاً للقاعدة العامة للتقدُّم الاقتصادي، فكلما تقدَّمت الدول اقتصادياً زادت نسبة مساهمة القوى العاملة في قطاع الصناعة الإنتاجية العالية، بينما يشير الجدول(3) إلى أنَّ مساهمة القوى العاملة في هذا القطاع أقل من نسبة 5%، وهذا يدلل على أنَّ هناك فرصة كبيرة أمام الدولة الليبية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال رفع كفاءة نظام التدريب والتأهيل لسكانها، وتركيز الاستثمار في رأس المال البشري، وهذا سيحقق نقلة نوعية في انتقال عدد كبير من القوى العاملة إلى قطاع الصناعة باعتباره أحد دوافع بناء القوة الذاتية للدولة ذات الأهمية القصوى في مضمار العلاقات الدولية، لأنَّ القوة الذاتية للدولة تفسَّر بمدى قابلية سكانها في استثمار ما لديها من مقوِّمات طبيعية وبشرية بشكل يرتبط بسلوك الدول الأخرى تجاهها، فالعالم اليوم يتعامل مع بعضه بعلاقات هي في الواقع علاقات قوة تخضع للمصالح القومية، هذه العلاقات تمارس بشكل سلمي دبلوماسي، أو على شكل تهديد ووعيد صارخ.

يوضِّح الجدول(4) مدى اعتماد الدولة الليبية على العالم الخارجي في توريد حاجة سكانها مقارنة بما تقوم بتصديره، وتشير بيانات الجدول إلى أنَّ مواد الوقود والمحروقات تشكِّل ما نسبته 82.7% من قيمة الصادرات، بينما تشكِّل قيمة الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية ما نسبته 23.6%، والمصنوعات المختلفة 14.2 والمصنَّفة 13.6%.

ويستنتج من تحليل بيانات الجدول(4) انخفاض الطاقة التصنيعية في ليبيا ممَّا يجعلها بلداً مستورداً لجميع احتياجاته، وبطبيعة الحال فارتفاع نسبة الواردات من السلع المصنَّعة، يعني عدم مقدرة الدولة الليبية على إنتاج وتصنيع غذائها، وتصنيع آلات ومعدات نقلها، والتقنية المستخدمة في مصانعها المحدودة، وهذا يشكِّل ضعفاً استراتيجياً في قوتها السياسية، حيث يقود إلى انكشاف اقتصادها على العالم الخارجي، وزيادة التبعية للدول الكبرى، وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على وزنها في

المحيط الدولي، ويحد من قدرتها على مواجهة التحديات والضغوطات السياسية التي تفرضها الدول الكبرى، وهذا في حقيقته يعد خرقاً واضحاً لأمنها الداخلي والخارجي، وانتهاك سيادة أراضيها، ويعد ضعف التركيب الاقتصادي لسكان الدولة أحد الأسباب الرئيسية في ذلك، حيث أنَّ عدم الاهتمام بالشباب واستثمارهم في القوى العاملة وتأهيلهم أحد الأسباب التي أدَّت إلى تكوين ملامح التركيب الاقتصادي لسكانها بهذا الشكل.

جدول (4) التوزيع النسبي لقيمة الصادرات والواردات لسنة 2015 حسب أقسام السلع.

نوع السلعة	الصادرات %	الواردات%
مواد غذائية وحيوانات حية	.3	3.6
مشروبات وتبغ	.0	.1
مواد خام غير صالحة للأكل	.0	.9
مواد الوقود المعدنية والمحروقات	2.7	3.
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	.0	0.
مواد كيماوية	.9	.8
مصنوعات صنفت في الغالب حسب المواد المصنعة منها	.8	3.6
آلات ومعدات نقل	.1	7.8
مصنوعات مختلفة	.1	4.2
سلع غير مصنفة على أساس النوع	3.1	.7
المجموع	00	00

المصدر: **المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي لسنة2015، طرابلس، ص89، 90.**

وعلى الرغم من أنَّ ليبيا فقيرة في بعض مواردها الطبيعية التي من بينها المياه والتربة الخصبة الزراعية، ولكن لا نغفل حقيقة أنَّ التعويل على ارتفاع المستوى المهني والفني لمواردها البشرية سيعوضها عن نقص مواردها الطبيعية، ويزيد من إنتاجها القومي، وهذا سيعزِّز من بناء قوتها الذاتية، ووزنها السياسي العالمي، وهو ما أخذته اليابان بعد الحربين العالميتين في القرن الماضي، والعالم اليوم يتسم بالتكامل والانفتاح والمنافسة، وأمل كل دولة في تحقيق سيادة مطلقة من كل قيود وضغوطات

الدول الكبرى، يمكن تحقيقها من خلال زيادة تأهيل وتدريب القوى العاملة؛ لأنَّ ذلك سيمكِّنها من الاعتماد على ذاتها، ويجعلها أكثر تنافساً في الأسواق الدولية، ويجلب رؤوس الأموال للاستثمار داخل كيانها السياسي، والبنك الدولي نراه اليوم يؤكد على الدول أهمية استثمار رأس المالي البشري، ويزيد من معدَّلات الإقراض السنوي في مجال التنمية البشرية.

النتائج:

من خلال دراسة التركيب الديمغرافي للسكان وآثاره الجيوبولتيكية على قوة الدولة الليبية تم التوصُّل إلى النتائج الآتية:

1- صغر حجم الدولة السكاني يؤثر على قوتها السياسية، وخاصة أنَّ الانحدار الجيوبولتيكي مع دول الجوار سالباً، ممَّا ينتزع الشعور بالآمان من قلب الدولة.

2- التوزيع غير المتوازن للسكان، وتركيزهم على مناطق الشريط الساحلي يشكِّل خطراً على أمن وسلامة الدولة.

3- يظهر أثر التركيب العمري على قوة الدولة جلياً في ارتفاع نسبة فئة متوسطي السن، التي تشكِّل ما نسبته 60.9 %، ممَّا يجعل معدَّل الإعالة العمرية ينخفض عمَّا كان عليه في ثمانينات القرن الماضي، وهذا يخفِّف الضغط على الموارد البشرية، ويتيح للدولة فرصة الاستفادة منها في بناء قوتها الذاتية.

4- ملامح التركيب الاقتصادي للسكان وهيكلة القوى العاملة تعكس نتائج سلبية على وزن الدولة السياسي وقوتها الذاتية، حيث ترتفع نسبة العاملين في قطاع الخدمات، وتقل في قطاع الصناعة، وذلك بسبب ضعف التأهيل والتدريب للشباب، وهذا يبدوا متسقاً مع حالة البلدان النامية.

5- عدم تأهيل الشباب وتدريبهم، والرفع من قدراتهم الذاتية على البناء والاستكشاف جعل ليبيا بلداً مستورداً لجميع احتياجاته، وهو ما يشكِّل ضعفاً استراتيجياً في جسم الدولة.

التوصيات:

وضعت الدراسة بناءً على ما توصلت إليه من نتائج عدد من التوصيات نجملها في الآتي:

1- يجب على الدولة الليبية السعي قدماً نحو الاستفادة من المرحلة الديمغرافية التي تعيشها الآن، والتي تتميَّز بارتفاع متوسطي السن (15-64)، واتجاه معدَّل الإعالة في ليبيا ناحية الانخفاض وانخفاض العبء على الموارد البشرية، وذلك خلال الاستثمار في بناء الشباب والاستفادة من طاقتهم؛ لتحقيق اتجاهين متوازيين: الأول زيادة القوة السياسية للدولة، والثاني تعويض النقص في هذه القوة الذي يسببِّه صغر حجم سكانها.

2- تبنِّي سياسات سكانية فاعلة؛ تعيد التوازن في توزيع السكان على مساحة الدولة، وتجعل مناطق النزوح مناطق استقطاب حتى بلوغ مرحلة التوازن.

3- تركيز الاهتمام بشريحة العاملين، واستكشاف القدرات والموارد الذاتية وتعبئتها، وبلورة أفضل السبل لاستغلالها بتحفيز مراكز البحث العلمي والتقني ومراكز التدريب، لتحسين ملامح التركيب الاقتصادي للسكان وزيادة العاملين في القطاع الصناعي، بدلاً من القطاع الخدمي والتعليمي.

4- التخلُّص من السياسات المعاكسة لحركة النمو والداعمة للتبعية للدول الكبرى؛ لأنَّها تبطئ من تقدُّم الدولة، وتوظِّف استيراد التقنية العالمية على شكل نموذج جاهز، دون انتقال الخبرة والمعرفة معها، للحد من تنمية الخبرات الفنية، وهو بالفعل ما تريده الدول الكبرى للدول النامية في بناء اقتصاديات هشة، تتنازعها المشكلات السياسية.

الخاتمة:

تناول البحث دراسة أثر التركيب الديمغرافي في قوة الدولة، كونها وحدة سياسية طبقاً لأسلوب التحليل الجيوبولتيكي، وذلك لغرض توضيح وإبراز التفاعل بين السكان، وقوة الدولة السياسية بناءً على معلومات وبيانات جغرافية مختلفة، تم الحصول عليها من أجل تحليل المقوِّمات السكانية لبناء القوة تحليلاً شاملاً، وقد

حاول البحث الكشف عن مكامن القوة والضعف في عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي، وقد تبيَّن أنَّ حجم سكان الدولة صغير جداً بالنسبة لدول الجوار، ممَّا يشعرها بالضعف تجاهها، ويزيده سلبيةً اختلال توزيعه الجغرافي؛ نظراً لتمركزهم على مناطق الشريط الساحلي وبخاصة في مدنيتي طرابلس وبنغازي، وقلتهم بالاتجاه ناحية الجنوب، ممَّا يجعل المدينتين مناطق استقطاب الهجرة الداخلية، الأمر الذي يقلّل من موارد ونوعية وكفاءة الخدمات في هذه المدن المتضخمة، وظهور العشوائيات وازدياد نسبة الجرائم، وانتشار الظواهر الهدَّامة ممَّا يؤثر على استقرار الدولة الداخلي، كما أنَّ التمركز يجعل الدولة هدفاً للدول الكبرى.

كما تناول البحث دراسة التركيب العمري للسكَّان، ونسبة الإعالة وعلاقتها بالقوة السياسية للدولة، حيث تبين أنَّ نسبة الإعالة تميل ناحية الانخفاض وفق إحصائيات 2013 ممَّا كان عليه في ثمانينات القرن الماضي، ومنح للدولة فرصة قوية للاستفادة من هذه المرحلة.

وأخيراً تناول البحث التركيب الاقتصادي لسكان الدولة الليبية، وتم الكشف عن مؤشرات تبين تأثير مقومات التركيب الاقتصادي للسكان على القوة السياسية والوزن الجيوبولتيكي والأمن القومي، منها انخفاض نسبة العاملين في القطاع الصناعي، وارتفاع نسبة الواردات من السلع الغذائية والمصنَّعة.

وخلُص البحث بطرح توصيات تعد بمثابة استراتيجيات لرفع مشاركة السكان في بناء القوة السياسية للدولة، مبيِّناً أنَّ محاولة تنظيم التوزيع، والتنمية المكانية وتأهيل الشباب من النواحي العلمية والفنية والصحية تشكّل أهم مقومات السكان في زيادة القوة الذاتية للدولة.

هوامش البحث:

1- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص141.

2- الأميرال بيير سيليرييه، الجغرافية السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دار الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1988، ص 44.

3- محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1997، ص101.

4- وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد،2015، ص7.

5- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، طرابلس، 2008، ص49.

6- وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2015، مصدر سابق، ص10.

7- عبد اللطيف عيسى طلوبة، ميلاد مفتاح الجروشي، السكان في ليبيا: التطور وآفاق المستقبل (دراسة في البنية والنمو والمستقبل السكاني)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد3، العدد 2 ، ديسمبر2015، ص 58.

8- حسين علي عبد الراوي، تحليل جغرافي لديمغرافية الحرب، وأثرها على التركيب السكَّاني لسكان محافظة الأنبار للمدة (1997 – 2007)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد 4 كانون الأول، 2013، المجلد الثاني، ص 102.

9- منصور محمد الكيخيا، السكان، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير: الهادي مصطفى أبو لقمة، سعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت، 1995، ص370.

10- أحمد علي محمود ، دراسات ديموغرافية، منشورات اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، طرابلس، 2006، ص 134.

11- حسين فرج رهيط، فتحي عبد الحفيظ المجبري، التطورات الديمغرافية (السكانية) والاقتصاد الليبي، مركز البحوث والدراسات بأمانة مؤتمر الشعب العام، 2005 ، ص107.